

5.7.26

نداء عاجل إلى الأوساط الأكاديمية والمجتمع الطبي في إسرائيل: تحرّكوا الآن لإنقاذ حياة الدكتور حسام أبو صفية

نداء إلى كليات الطب والمهن الصحية، وكليات الحقوق، وإدارات الجامعات، ونقابة الأطباء في إسرائيل، والاتحادات المهنية، والمحاضرات والمحاضرين، والطبيبات والأطباء في إسرائيل.

نحن، أعضاء وعضوات «أكاديميون من أجل المساواة»، نتوجّه بنداء عاجل إلى المجتمع الأكاديمي والطبي والقانوني في إسرائيل للتحرك الفوري من أجل إنقاذ حياة الدكتور حسام أبو صفية، مدير مستشفى كمال عدوان في شمال قطاع غزة، والمحتجز لدى إسرائيل منذ 27 كانون الأول/ديسمبر 2024، من دون لائحة اتهام ومن دون أي إجراءات جنائية بحقه.

وبحسب المعلومات الخطيرة التي نشرتها منظمة أطباء لحقوق الإنسان – إسرائيل، إلى جانب محامي الدكتور أبو صفية، المحامي ناصر عودة، في أعقاب زيارة أجريت له في مكان احتجازه بتاريخ 2 تموز/يوليو 2026، فإن حياة الدكتور أبو صفية تواجه خطرًا وشيكًا ومباشرًا.

ووفقًا للإفادة التي قدّمها المحامي عودة، أُحضر الدكتور أبو صفية إلى الزيارة وهو مقيدّ اليدين والقدمين، وترافقه عناصر من مصلحة السجون ملثمون. وقد ظهرت على جسده آثار إصابات حديثة وخطيرة في الرأس، وحول العينين، وفي الأذنين والعنق، إلى درجة أن محاميه واجه صعوبة في التعرّف إليه. وخلال الزيارة، كان يعاني من صعوبة في التنفس والكلام بشكل متواصل، وبدأ في حالة ضعف شديد، وفي أكثر من مناسبة ثار الخوف من أنه على وشك فقدان الوعي.

وبحسب ما نقله الدكتور أبو صفية إلى محاميه، فإنه يتعرض لعنف شديد ومتواصل، وقد فقد وعيه عدة مرات، ولم يتلقَ العلاج الطبي اللازم. كما أكد أنه يخشى على حياته. وبحسب الانطباع المباشر لمحاميه، فإن الدكتور أبو صفية يواجه خطرًا فوريًا على حياته. وعلى ضوء حالته، توجّه محاميه ومنظمة أطباء لحقوق الإنسان في إسرائيل بصورة عاجلة إلى السلطات، مطالبين بإخراجه من منشأة الاحتجاز «ركفت»، والسماح بإجراء فحص طبي مستقل له، وضمان رقابة خارجية وفورية على وضعه الصحي.

أمام معلومات كهذه، لا يمكن اعتبار الصمت موقفًا محايدًا.

فالقضية ليست مسألة سياسية مجردة، وإنما تتعلق بحياة طبيب ومدير مستشفى محتجز من دون لائحة اتهام، وبما يتعارض مع أحكام القانون الدولي، وهو خاضع بالكامل لسيطرة دولة إسرائيل. وتقع على عاتق السلطات المسؤولية الكاملة عن سلامته وصحته وحياته، كما يقع عليها الواجب الأساسي والمطلق بمنع التعذيب، وسوء المعاملة، والعنف، والإهمال الطبي بحق أي شخص يوجد رهن احتجاز الدولة.

ونتوجّه بصورة خاصة إلى عمداء وعميدات كليات الطب في إسرائيل، وإلى مدارس المهن الصحية، وإدارات المستشفيات، ولجان الأخلاقيات، والمحاضرات والمحاضرين عمومًا، ولا سيما من يدرّسون الطب وأخلاقيات المهنة، وإلى الطبيبات والأطباء: إن المؤسسات التي تُعَدّ الجبل القادم من العاملين والعاملات في المجال الطبي لا تستطيع أن تُدرّس قدسية الحياة، وواجب العلاج، وعالمية أخلاقيات الطب، والحظر المطلق للتعذيب وسوء المعاملة، وفي الوقت نفسه تلتزم الصمت بينما يوجد طبيب ومدير مستشفى، يخضع بالكامل للسيطرة الإسرائيلية، في خطر فوري على حياته، وفق شهادة محاميه.

ويزداد هذا الصمت خطورة في ظل الاستهداف المتواصل للمنظومة الصحية في غزة، وللطبيبات والأطباء، والطواقم الطبية، والمستشفيات، وللقدرة على تقديم الرعاية الصحية للسكان المدنيين. وفي هذه اللحظة تحديدًا، تقع على كليات الطب وعلى المجتمع الطبي في إسرائيل مسؤولية مهنية وأخلاقية خاصة للدفاع عن عالمية أخلاقيات الطب. فالمبادئ الطبية لا تتوقف عند الحدود الوطنية، ولا تعتمد على هوية المريض أو الطبيب، ولا تفقد صلاحيتها عندما يكون الشخص المحتاج إلى الحماية فلسطينيًا من غزة.

نداء مباشر إلى نقابة الأطباء في إسرائيل

نتوجّه بصورة خاصة إلى نقابة الأطباء في إسرائيل، بصفتها الهيئة المهنية المركزية التي تمثل جمهور الطبيبات والأطباء في إسرائيل، وندعوها إلى رفع صوتها بشكل واضح، والتحرك من دون أي تأخير.

ونطالب نقابة الأطباء بالتوجه فورًا إلى السلطات المختصة؛ والمطالبة بإجراء فحص طبي مستقل عاجل للدكتور حسام أبو صفية؛ والعمل على ضمان سلامته وإتاحة حصوله على الرعاية الطبية الملائمة؛ والمطالبة بنقله فورًا من منشأة الاحتجاز «ركفت» التي

يُحتجز فيها؛ وتفعيل هيئات الأخلاقيات التابعة لها في ضوء الادعاءات الخطيرة المتعلقة بالعنف، وسوء المعاملة، والحرمان من العلاج الطبي.

إن صمت الهيئة المهنية المركزية التي تمثل الطبيبات والأطباء في إسرائيل، في مواجهة خطر حقيقي يهدد حياة طبيب تحتجزه الدولة، لا ينسجم مع المبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة الطبية. فواجب حماية حياة الإنسان وضمان سلامة أفراد الطواقم الطبية لا يرتبط بالقومية أو المواطنة أو الانتماء السياسي.

كما نتوجّه إلى كليات الحقوق، والمحاضرات والمحاضرين في القانون الدستوري، والقانون الجنائي، والقانون الدولي، وحقوق الإنسان، والأخلاقيات، وإلى القوانين والقانونيين: لا يمكن تدريس سيادة القانون، والحظر المطلق للتعذيب، وحقوق المحتجزين، ومسؤولية الدولة تجاه من هم رهن احتجازها، ثم التزام الصمت أمام معلومات تشير إلى خطر وشيك على الحياة وإلى ادعاءات خطيرة بشأن العنف وسوء المعاملة.

إننا ندعو إلى تحرك فوري.

وندعو كل كلية طب وكلية حقوق، وكل إدارة جامعة، وكل اتحاد طبي أو مهني، وكل لجنة أخلاقيات، وبشكل خاص نقابة الأطباء في إسرائيل، إلى اتخاذ الخطوات التالية خلال أربع وعشرين ساعة:

1. إصدار موقف علني وواضح يطالب بتوفير حماية فورية لحياة الدكتور حسام أبو صفية وسلامته.
2. التوجّه بصورة عاجلة إلى المستشارية القضائية للحكومة، ومصلحة السجون، ووزارة الصحة، وجهات الرقابة المختصة، للمطالبة بنقله فوراً من منشأة «ركفت» وضمان سلامته.
3. المطالبة بإجراء فحص طبي مستقل وفوري وغير خاضع لمصلحة السجون، وتوفير العلاج الطبي الكامل له من دون أي تأخير.
4. المطالبة بزيارة فورية من قبل جهة قضائية ورسمية مستقلة، تتمكن من الوقوف مباشرة على حالته وعلى ظروف احتجازه.

5. المطالبة بإجراء تحقيق مستقل وفَعَال وشفاف في الادعاءات المتعلقة بالعنف، وسوء المعاملة، والتعذيب، وكذلك في الادعاءات المتعلقة بحزماته من العلاج الطبي المناسب، وبتخاذ إجراءات فورية لوقف أي عنف أو إساءة معاملة، وضمان أن تتوافق ظروف احتجاز جميع الأسرى والمعتقلين مع أحكام القانون الدولي.
6. المطالبة بتوفير حماية فورية لجميع الطبيبات والأطباء وأفراد الطواقم الطبية الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل، بما يشمل تمكينهم من إجراء فحوصات طبية مستقلة، والحصول على تمثيل قانوني، وضمان رقابة خارجية فعّالة.
7. المطالبة بالإفراج عن الدكتور حسام أبو صافية وعن أفراد الطواقم الطبية المحتجزين من دون لوائح اتهام ومن دون محاكمة، انسجامًا مع مطلب منظمة أطباء لحقوق الإنسان؛ وعلى الأقل، ضمان رقابة قضائية مستقلة وفعّالة وعاجلة على استمرار احتجازهم وعلى ظروف احتجازهم.
- كما نتوجّه إلى كل طبيبة وطبيب، وكل محاضرة ومحاضر، وكل باحثة وباحث، وكل قانونية وقانوني، وكل عضوة وعضو هيئة تدريس أكاديمية: لا تنتظروا أن تتحرك المؤسسات نيابةً عنكم. توجّهوا إلى إدارات مؤسساتكم، وطالبوا بعقد جلسات طارئة، واكتبوا إلى عمداء وعميدات الكليات، وإلى نقابة الأطباء في إسرائيل، وإلى الجهات المختصة.
- فعندما يكون شخص ما محتجزًا لدى الدولة، فإن المسؤولية الكاملة عن حياته وصحته وسلامته تقع على عاتقها. وعندما يبرز خطر حقيقي وشيك يهدد حياته، فإن المسؤولية عن التحرك تقع أيضًا على عاتق مؤسسات الطب والقانون والأوساط الأكاديمية التي تعلن التزامها بحماية الحياة الإنسانية، وأخلاقيات المهنة، والحقوق الأساسية، وسيادة القانون.
- كل ساعة قد تكون حاسمة.

الموقعون: أكاديميون من أجل المساواة

أكاديميون من أجل المساواة هي منظمة تضم أكثر من ألف عضوة وعضو، وتعمل من أجل تعزيز المساواة، والعدالة الاجتماعية، والشراكة العربية-اليهودية في الحيزين الأكاديمي والعام. وتسعى المنظمة إلى تعزيز مجتمع الباحثات والباحثين، وتشجيع المبادرات المشتركة، والتأثير في الخطاب العام وفي السياسات داخل الساحة الأكاديمية.